

دراسة تحليلية حول
إحصائية أعداد القضايا للأطراف السوريين
الصادرة عن وزارة العدل

من خلال الدراسة التحليلية التي قامت بها دائرة الخدمات القانونية في منظمة أرض-العون القانوني، للإحصائية الصادرة عن وزارة العدل بعدد القضايا المسجلة في محاكم المملكة على جميع أنواعها ودرجاتها و نسبة هذه القضايا للأطراف السوريين فإنه يتبين ما يلي:

إحصائية بأعداد القضايا الإجمالية والتي تشمل على أطراف سوريي الجنسية - المحاكم النظامية 2010-2015

أعداد القضايا الواردة للمحاكم حسب السنة						أعداد القضايا للأطراف السوريين						نسبة قضايا السوريين إلى إجمالي القضايا الواردة للمحاكم					
2015/حزيران	2014	2013	2012	2011	2010	2015/حزيران	2014	2013	2012	2011	2010	2015/حزيران	2014	2013	2012	2011	2010
260593	578330	511208	524609	483939	503263	6960	13674	8887	5591	3648	3758	3%	2%	2%	1%	1%	1%

* جزء من الإحصائية - وزارة العدل - 2015

● محكمة الأحداث:

يلاحظ ان أعلى نسبة قضايا أحداث سجلت كانت محكمة أحداث عمان بالمقارنة مع باقي محاكم الأحداث في المملكة حيث سجل حتى 15 حزيران من عام 2015 163 قضية أطرافها سوريين أي بنسبة 7% من القضايا المسجلة مع الاشارة انه في عام 2015 يشهد حتى هذا التقرير ارتفاع بحصيلة القضايا و التي أطرافها سوريين مع المقارنة مع الأعوام السابقة و الجدير بالذكر أن محاكم أحداث جرش و أحداث المفرق و السلط و العقبة و عجلون و مادبا و معان لم تسجل أية قضايا أحداث قبل عام 2015 ، أما محكمة أحداث الطفيلة فإنه لا يوجد اية قضايا أحداث أطرافها سوريين نهائيا حتى في عام 2015 .

● محكمة الجنايات الكبرى:

من خلال الاحصائيه يلاحظ ارتفاع تدريجي في الجرائم الجنائية التي أطرافها سوريين حتى عام 2014 حيث بلغت أعلى نسبة للقضايا المنظورة امام المحكمه لعام 2014 183 جريمه من أصل 1652 جريمه أي بنسبة 11% من إجمالي الجرائم في حين انها كانت بنسبه اقل في الأعوام 2013 و 2012 و 2011 و 2010، إلا أن هذه النسبة قلّت وانخفض عدد الجرائم حتى 15 حزيران لعام 2015 إلى 105 جريمة بنسبة 11% .

- باقي المحاكم النظامية بكافة أنواعها ودرجاتها:

1. إقليم العاصمة:

في الأعوام 2010 و 2011 و 2012 و 2013 و 2014 كانت أعلى نسبة للقضايا المسجلة أطرافها سوريين في محكمة عمان بنسب على التوالي 1% . 1% . 1% . 12% . 1% . 1% .
أما حتى تاريخ 15 حزيران لعام 2015 فقد كانت أعلى نسبة قضايا مسجلة و أطرافها سوريين كانت في محكمة غرب عمان بعدد 304 قضية بنسبة 3% .

2. باقي محافظات المملكة:

بالمجمل فإن أعلى نسبة قضايا سجلت في محاكم المملكة و أطرافها من السوريين هي محكمة المفرق لعام 2013 بواقع 1200 قضية بنسبة 6% و كذلك في عام 2014 بواقع 2865 قضية بنسبة 13% و في عام 2015 و حتى تاريخ 15 حزيران سجلت 1271 قضية بنسبة 12% من إجمالي القضايا. أما الأعوام 2012 و 2011 و 2010 فقد كانت محكمة اربد أعلى نسبة سجلت قضايا أطرافها سوريين .

- و اذا ما تم عمل معادله حسابيه و جمع جميع القضايا المسجلة في محاكم العاصمة عمان فإن أعلى نسبه سوف تكون في العاصمة عمان بالنسبه للقضايا التي أطرافها سوريين بالمقارنة بأعداد القضايا المسجلة في المحاكم في محافظات المملكة و النسبة المئوية.
- و من خلال هذه الإحصائية فإن المحصلة النهائية نجد ان عدد القضايا التي فيها أطراف سوريين كان يزداد و ينخفض مع ثبات النسبة ففي عام 2010 بلغ إجمالي القضايا 3708 بنسبة 1% أما عام 2011 انخفض مجموع القضايا إلى 3648 بنسبة 1% أما عام 2012 بلغ مجموع القضايا 5591 بنسبة 1% أما عام 2013 بلغ مجموع القضايا 8887 بنسبة 2% أما عام 2014 بلغ مجموع القضايا 13674 بنسبة 2% أما من بداية عام 2015 وحتى تاريخ 15 حزيران من عام 2015 بلغ مجموع القضايا 6960 بنسبة 3% .

الخلاصة:

من خلال دراسة وتحليل هذه الإحصائية تجد منظمة أرض-العون القانوني برأيها أنه كان هنالك تذبذب في انخفاض وارتفاع نسبة القضايا التي أطرافها سوريين بالمقارنة بين الأعوام 2010 إلى 2015. ويدل ذلك على أن هنالك زيادة في الوعي القانوني لدى اللاجئين السوريين و إلتزامهم بالقوانين و التعليمات و الأنظمة المحلية السائدة و احترام مبدأ سيادة القانون، ويدل على تعزيز ثقتهم بالقوانين المحلية وحل التحديات والمشكلات التي تواجههم بالطرق القانونية السليمة وليس بطرق بديلة غير قانونية قد توقعهم في مشاكل قانونية أكثر تعقيداً.

ويدل أيضاً على نجاح الجهود التي بذلت في نشر الوعي القانوني و تطبيق مبدأ سيادة القانون، وأهمية عقد ورش العمل التوعوية القانونية التي تعتبر أحد سبل الأساسية في الوقاية والحماية للحد من الوقوع في المشاكل القانونية، وإفهام الجميع أردنيين وللاجئين من مختلف الجنسيات بما لهم من حقوق وواجبات بموجب القوانين المحلية والدولية المصادقة عليها الأردن، وكيفية حماية هذه الحقوق والمطالبة بها بالشكل الصحيح، وأيضاً الواجبات القانونية التي يتوجب الإلتزام بها، بهدف المساهمة والحد في التقليل من الجرائم المخالفة للقوانين والتعليمات النافذة وتطبيق سيادة القانون على الجميع في المملكة.

ومن ناحية أخرى يدل عدد القضايا المتذبذب بين زيادة ونقصان، إلى أن الآثار السلبية لنقص المساعدات الإنسانية والدعم تزامناً مع ازدياد الأعباء الإقتصادية للأسف تدفع اللاجئين مضطرين لمخالفة بعض القوانين دون قصد وعن جهل بها في أغلب الأحيان، وأيضاً ارتفاع مستوى أعباء المديونية بين اللاجئين كأحد الحلول لتغطية احتياجاتهم الأساسية، مما يعرضهم في الوقوع في مشاكل قانونية حالهم كحال الفئات المحتاجة من الأردنيين الذين يضطرون لاتباع لنفس الأساليب لسد الإحتياج. مما يوضح ويؤكد على أهمية تقديم الخدمات القانونية المختلفة لكافة الفئات المحتاجة.

المحامي رامي قويدر

